كيفية تسيير المرافق العامة بأنتظام

 تعددت أساليب إدارة المرافق العامة وتنوعت بحيث تمتلك السلطة المختصة حرية اختيار احدها بلا معقب عليها من القضاء ، فهي سلطة تقديرية تمارسها الجهة الادارية حسبما يتراءى لها مناسبا و طبيعة النشاط الذي يزاوله المرفق وظروف تسييره واستغلاله على أكمل وجه وعلى وفق متطلبات المصلحة العامة.

 وهناك ثلاثة طرائق تقليدية لإدارة المرافق العامة الاقتصادية لجأت إليها الادارة في إدارتها وتسييرها لها ، اولها هي طريقة الادارة المباشرة التي يتولى بموجبها شخص معنوي عام إدارة المرفق العام بصورة مباشرة وتنظيمه داخليا ويتكفل بتسييره مستعينا بإمكاناته البشرية والمادية ، حيث لايكفي لإدارة المرافق العامة إدارة مباشرة أن يكون للجهة الادارية حق الادارة العليا بل يجب أن تتولى زمام الأمور بان تتولى تنظيم وتسيير المرفق العام بأموالها وموظفيها ويمثل هذا الأسلوب بالإدارة التقليدية للمرافق العامة . هذا وتتميز المرافق العامة الادارية البحتة باسلوب الادارة المباشرة غالبا.

 اما الطريقة الثانية فهي أكثر حداثة ومرونة تتمثل بإدارة المرفق العام بما يعرف بالمؤسسة العامة وتتمثل بمنح مرفق عام متخصص بمزاولة نشاط معين ومحدد الشخصية المعنوية بهدف تمتعه باستقلال مالي وأداري . فهي من الأساليب اللامركزية في إدارة المرافق العامة بحيث يحق الى الادارة أن تعدل عنها وتأخذ بطريقة أخرى أذا ما لاحظت أن أسلوب المؤسسة العامة لم يعد يحقق الأهداف والغايات المرجوة منه .اما الطريقة الثالثة والتي نحن بصددها في أدارة المرافق العامة فهي تتمثل بعقد الامتياز او طريقة الامتياز التي بموجبها تعهد الدولة بإدارة مرفق عام اقتصادي الى احد الأشخاص ( شخص طبيعي او شركة)، فيتولى إدارة المرفق طيلة مدة العقد مقابل رسم يتقاضاه من المنتفعين من خدمات هذا المرفق ، ويكون خاضعا في إدارته الى إشراف ورقابة الجهة مانحة الامتياز

ومهما قيل في طرق إدارة المرافق العامة وطرق تصنيفها ، فهناك طرق تتولى بمقتضاها الادارة ذاتها إدارة المرفق وتقديم الخدمة للجمهور ، أو مشاركتها مع الإفراد.